الفصل والوصل في كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي(ت606هـ) دراسة تداولية

Separation and connection in the book "End of brevity in the knowledge of the Inimitability" of Al-Razi(606 .d) Pragmatic study

باديس لهويمل *

تاريخ الإرسال: 2021/01/16	تاريخ القبول: 19 / 04 / 2021	تاريخ النشر: 30 / 06 / 2021

الملخص:

الفصل والوصل ظاهرة بلاغية مهمة، تعمل على الربط بين الجمل في التراكيب العربية لتحقق انسجاما في الخطاب، يسهم في توضيح مقاصد المتخاطِبِين وإبلاغ معانيهم لمتلقيهم.

وقد لقي اهتماما بالغا أمره من طرف البلاغيين العرب ومنهم الرازي جعله يؤدّى وفق معطيات تداولية تمكن المتكلم من إنتاج المعنى من جهة، وتُعين المتلقي(السامع) على تأويل هذا المعنى وتفسيره.

لأجل ذلك تسعى هذه الدراسة إلى بيان أبعاده التداولية وتصوراته اللسانية التي ترتبط بالقصد والاستعمال مستندين إلى الوصف والتحليل منهجا.

الكلمات المفتاحية: بلاغة عربية ؛ تداولية؛ السياق؛ قصدية؛ استعمال.

Abstract:

Separation and connection is an important rhetorical phenomenon, which works to link the sentences in the Arabic structures, to achieve harmony in the discourse, as it contributes to clarifying the purposes of the addressees, and communicating their meanings to their recipients.

المؤلف المرسل: باديس لهويمل b.lehouimel@univ-biskra

*جامعة محمد خيضر- بسكرة . b.lehouimel@univ-biskra.dz

This phenomenon has received great attention from his commanders on the part of the Arab rhetoric, including Al-Razi, who made it perform according to pragmatic data that enables the speaker to produce the meaning on the one hand, and helps the recipient (the listener) to interpret this meaning as well as its interpretation.

For this reason, this study seeks to demonstrate its pragmatic dimensions and linguistic perceptions, which are related to intent and use, based on a description and analysis methodology

***Key words**: Arabic rhetoric; Pragmatics; Context; Intentionality; Usage.*

*** *** ***

مقدمة:

الفصل والوصل ظاهرتان لغويتان مهمّتان في البلاغة العربية، تحدث بين المفردات وبين الجمل، وهو باب دقيق المسلك في التعبير، جعله البلاغيّون حدا للبلاغة، "فالبلاغة معرفة الوصل والفصل"، وقد تعمّق في بحثه عبد القاهر الجرجاني(ت**471**هـ)1، بطريقة تختلف عن دراسة العلماء قبله لها، وهذا ما أدركه فخر الدّين الرازي(ت **606** هـ) ووقف عليه، فرأى أنّ الفصل والوصل من أعظم أركان البلاغة ووجوه النّظم وأكثرها أهمّية وقيمة في بناء النّصوص، وهي تمسّ جانبي النحو والبلاغة معا، وتراعي روابط الجمل وأجزاء الكلام،و تعدّ من منظور التداولية من الاستراتيجيات الحجاجيّة التي تُعنى بتبليغ المعنى وإيصال حجّة المتكلّم إلى المتلقّي2 في معرض حسن محكم البناء.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه، كتاب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" لفخر الدين الرازي، لما يحظى به من أهمية في الدرس البلاغي؛ فهو كتاب بلاغي قيّم، البيان مقارنة بما قبله3، ناهيك عن ندرة الدراسات التي تباحث قضايا الكتاب من منظور لساني حديث.

2. التعريف بالكتاب والظاهرة البلاغية:

"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" كتاب في البلاغة العربية وضعه الرازي بعدما أعجب أيما إعجاب بكتابي عبد القاهر الجرجاني كما بيّن4، فقام بتلخيصهما وجمع قضاياهما في كتاب بلاغي واحد وسمه ب"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز". وأبدى فيه رأيه وحكمه على قضية الإعجاز القرآني بما رآه صوابا، إنه كتاب في البلاغة والإعجاز القرآني.

فعمل الرازي ينطلق من تنظيم وتبويب قضايا البلاغة عند الجرجاني في كتابيه، وضبط قواعدها وحصر أقسامها والنظر قبلها في قضية الإعجاز القرآني، فالكتاب موضوع لأجل تلخيص وإيجاز عمل الجرجاني في كتابيه، وهو ما أعلن عنه الرازي في مقدّمة كتابه، حيث بين أنه سيلخص الكتابين ويرتبهما، وهذا بعد أن شكر جهد صاحبهما أولا، ثم عاتبه على إطنابه وسوء ترتيبه للفصول والأبواب.5

كما حاول الرازي في إطار سعيه لبيان مظهر الإعجاز وتلخيص كتابي الجرجاني، وضع قوانين كلية للغة وكيفيات استخدامها واستعمالها انطلاقا مما تواضع عليه أهلها (المرجعية اللغوية المشتركة) ثم الاتساع في الاستعمال بما يسهم في توضيح المقاصد وكشف المعنى وتفسيره وتأويله بحسب ما يسود في زمنه.

وقد اتسم في كتابه بطابع عقلي جعله يكثر التقسيمات والتفريعات، وهذا ما سبّب له كثيرا من النقد واللوم من قبل الباحثين المحدثين بجعله سببا في فقدان البلاغة العربية روحها وجماليتها.

وأرى أنّ الأمانة العلمية تقتضي منا أن نحكم عليه في ظل ما حدّد من هدف ألزم به نفسه من البداية، وفي عصره وبيئته؛ إذ كان عصره عصر جدال ومناظرة في مختلف فروع المعرفة خاصة في قضيّة الإعجاز القرآني والدفاع عنه، وهو ما جعل خطابه على غرار عبد القاهر الجرجاني يتّسم بطابع سجالي حواري، يقوم على المحاورة والتّحدي والإقناع بالحجّة ناهيك عن أثر السياق الاجتماعي في إنتاج خطاب الرازي البلاغي بتلك الصورة الموجزة والدّقيقة، كما أنّ الموضوعية العلمية والأمانة تقتضي منا

أيضا، أن نسائله عن جدوى هذا العمل الذي قام به، ومدى دقته في التلخيص ووعيه بما يلخّصه ويقدّمه للقارئ العربي.

والوصل ضمٌّ لتراكيب اللغة ووحداتها بعضها إلى بعض بواسطة روابط العطف، أمّا الفصل فيمكن عدُّه وصلا بغير العطف، يقول الرازي في ضبط معاقد هذا الباب:« فائدة العطف التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، ثم من الحروف العاطفة ما لا يفيد إلا هذا القدر، وهو الوار، ومنها ما يفيد مع ذلك فائدة زائدة، مثل الفاء، و"ثمّ"، فإنّهما يفيدان التّرتيب، أمّا الفاء فمن غير التّراخي، وأمّا "ثمّ" فمع التراخي، و "أو" فإنّه يفيد التردّد، وغرضنا هاهنا متعلّق بالبحث عمّا لا يفيد إلاّ الإشراك»[6]، فالوصل ربط معنى بمعنى بحروف عاطفة لغرض مّا، هذه الحروف التي نجد الرازي هنا يتحدّث عن دلالاتها وما تفيده كل أداة في التركيب، فلكل منها سرّ بلاغي لا يوجد في نظيرتها؛ فالعطف بالواو يفيد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، والعطف بالفاء أو ثمّ يفيد زيادة على التشريك الترتيب، وهما معا يختلفان في درجته، فتفيد الفاء الترتيب من غير تراخٍ، وتفيد ثم الترتيب مع التراخي، أما العطف بـ"أو" فيفيد معنى التردّد، ليبيّن بعدها أن غرضه هنا يرتبط بالحديث عن الوصل الذي يتمّ بما لا يفيد إلاّ الإشراك[7]. وهو حرف "الواو".

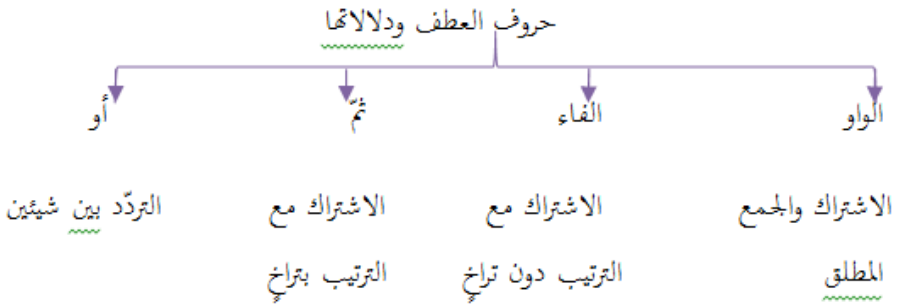

3. القواعد التّداولية للفصل والوصل بين المفردات والجمل

يفيد الوصل الاستمرار في سياق الكلام إتماما للمعنى وتحقيقا للقصد التواصليّ، ويقتضي ضوابط معيّنة تدخل في منطق الاستعمال وجب مراعاتها، يقول

الرازي:«العطف إمّا في المفردات أو في الجمل، أما في المفردات فإنّه يقتضي التّشريك في الإعراب، ليُستدلّ به على التّشريك فيما يوجب الإعراب. وأمّا في الجمل فالجملة إما أن تكون قوّتها قوّة المفرد، كقولك: مررتُ برجل خُلُقه حسنٌ، وخَلقُه قبيحٌ. فقد أشركتَ بين الجملتين في الإعراب، وهو الجرّ بكونهما صفة للنكرة ليُستدلّ به على التّشريك في المعنى، وهو كون كلّ واحدٍ منهما تقييدا للموصوف وتخصيصا به»[8].

يريد القول إنّ وصل المفردات ووصل الجمل التي لها محلّ من الإعراب يعني مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في وجهه الإعرابي ووظيفته النّحوية الدّلالية، والقصد بالوصل هنا التّشريك في الحكم الإعرابي عموما، نحو قولنا: "مررتُ برجلٍ خُلُقه حسنٌ، وخَلْقُه قبيحٌ"، فالجملتان في محلّ جر صفة لرجل، فتشتركان في تحقيق وظيفة الصّفة والحكم الإعرابي فهما مرفوعان في محل جرٍ، هذا إن كانت الجملتان تحملان القوّة نفسَها للمفردات(الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب)، وهذا ما يُسهم في زيادة شدّة قوّة الفعل الكلامي العام المؤدّى بتلك الجمل، مما يزيد من شدّة تأثيره في متلقّيه وتأكيد مضمونه الإخباري، وهنا ينطلق الرّازي على غرار الجرجاني من عطف المفرد على المفرد ليجعله أصلا يبني عليه عطف الجملة على الجملة، مما يزيد الجملة الأولى تأكيدا وبيانا.

ولعلنا نلحظ من هذا الكلام أنّ لوصل الجملة بالجملة شروطا نحوية وجب توفّرها هي[9]:

- أن يكون حكمهما الإعرابي حكم المفرد.

- أن يكون للأولى محلّ من الإعراب.

- أن تنقل الواو إلى الثّانية حكما وجب للأولى.

هذا عن وصل المفردات ووصل الجمل التي في حكم المفرد، وأمّا وصل الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ويسمّيها الرازي الجمل التي لا تكون قوّتها قوّة المفرد، فيرى فخر الدّين الرازي أنّها تقوم على الفصل، وأنّ أقسام هذا الصّنف ثلاثة «إمّا أن يكون

معنى إحدى الجملتين لذاته متعلّقا بمعنى الجملة الأخرى أو لا يكون، فإن لم يكن فإما أن يكون بين الجملتين مناسبة أو لا يكون، فالأقسام لا تزيد على هذه الثّلاثة»[10]،وكلها تُسهم في توكيد التركيب الأوّل وزيادة بيانه وجعله أكثر قوّة وثباتا في نقل معانيه ومضامينه الإخبارية.

فالقسم الأوّل: ويسمّيه البلاغيون اليوم بكمال الاتّصال، وفيه يكون معنى إحدى الجملتين كالتوكيد للجملة الأخرى أو كالصّفة لها، فلا يكون فيها العطف ولا يجوز إدخال العاطف عليها كون الصّفة والتوكيد متعلّقين بالموصوف المؤكّد لذاتيهما، فلا يعطفهما على بعض، ولأجل ذلك تمّ الاستغناء على ذلك الرّابط، فالأنسب الكلام بالفصل ، وهو يفيد من الارتباط والالتحام، ما يفيده الوصل وأكثر،يقول الرازي: «لمّا كان التّعلق الذّاتيُّ حاصلا استُغني عن لفظ يدلّ على ذلك التّعلق»11، ويستشهد الرازي لهذا الضّرب بكثير من الشّواهد من الخطاب البلاغي الراقي ممثّلا في القرآن الكريم، مما يدلّ ويكشف عن حسّه البلاغي وذوقه الرّفيع الذي يكشف عن قدرته وبراعته وتمكُّنه من البلاغة بكلّ صورها، بيد أنّ المنهج التعليمي الذي اختطّه لنفسه ورؤيته البلاغية المُوجِزة لمؤلَّفي الجرجاني، هي التي دعته للسّير على هذا النّهج الذي وضعه لنفسه، يقول الرازي:« وكذلك قوله تعالى:﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾12،فقوله "إِن هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ"يحتمل أن يكون توكيدا لقوله:"مَا هَـٰذَا بَشَرًا "من وجهين، وأن يكون صفة له من وجه واحد»13، فأمّا وجها التوكيد المقصودان، فأحدها أنَّ من يُرفع عن البشريّة في مقام التّعظيم ، وجب أن يكون ملاكا، وإثبات الملكية وجه من وجوه تأكيد الرّفع عن البشريّة، والثاني: أنّ الناس في عرف التواصل الاجتماعي وما تواضعوا عليه شاهدوا في الإنسان من الخُلق الحسن، والخَلق الجميل، ما تعجّبوا وانبهروا به، قالوا "ما هذا بشر"، والقصد الإبلاغيّ "هذا ملاكٌ"، وإذا كان هذا المراد مفهوما قبل التّصريح، فإنّ التّصريح به-كما يرى الرازي- يعدّ توكيدا

له14، وبعبارة تداوليّة يمثّل التركيب نظما مزيدا في قوّة فعله الكلامي(قوّته الغرضية) من خلال العبارة الثانية التي أتمّت المعنى الأوّل وزادته تأكيدا.

هذا من جهة التوكيد، أما الوجه الذي هو شبيه بالصّفة« فهو أنّ إخراجه عن جنس البشرية يتضمّن-لا محالة- دخوله تحت جنس آخر، وجعله مَلَكًا يكون تعيينا لذلك الجنس وتمييزا له عن غيره»15.

واضحٌ هنا أنّه في حالتي التوكيد والصّفة تكون الجملة الثانية مؤكّدة للتي قبلها أو صفة لها، وبينهما إذن تعلّقٌ ذاتي وتلاحم واتصال داخليٌّ أقوى من توظيف روابط العطف التي تفيد الربط الخارجي(كمال الاتصال) ، ومادام يوجد بين التركيبين تعلّق ذاتي وداخليٌّ، لا يجوز في منطق العربية العطف بالواو ولا حاجة إليه في نظم متلاحم ومنسجم على مستوى بنيته الباطنيّة.

والقسم الثاني: (حالة كمال الانفصال): وفيها لا يكون بين الجملتين مناسبة أصلا، لذلك وجب ترك العطف«لأنّ العطف للتشريك، فحيث لا يكون مشاركة أصلا استحال العطف»16، وكأني بالرازي هنا يتحدّث عن ضرورة وجود جهة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه، توفر شرط الملاءمة؛ أي ضرورة ملاءمة معنى الكلمة لمعاني جاراتها، حتى يستقيم التركيب بالعطف، ولذلك يتم هنا الاستناد في بناء حركية المعنى على البعد التداولي، فيتمّ النّظر للفصل والوصل من زاوية المتلقّي ومن زاوية المتكلّم؛«أي من خلال علاقة المتلقّي بالخطاب، بحيث تعود مقبولية العطف لا إلى أسباب معنوية وإنما إلى أسباب تداولية»17، ومن زاوية مقاصد المتكلّم وحاله إزاء ما يلقيه من تعبير، وهو ما سينعكس في السّياق التعبيري للكلام المُنجز.

فلا يجوز العطف بين تركيبين تنعدم المناسبة بينهما، بل وجب بناؤهما على الفصل لا الوصل، وهو ما يقتضي مراعاة اعتبارات تداولية تسهم في نظمه بكيفية مخصوصة.

ولأجل انعدام المناسبة بين التركيبين-كما يقول الرازي- «عابوا أبا تمام في قوله:[18]

لاَ وَالذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الحُسَينِ كَرِيمٌ [بحر الكامل]

فإنّه لما لم يكن بين مرارة النّوى وبين كرم أبي الحسين مناسبة لم يجُز ذكرُ العاطف»[19].

وقد يكون الكلام مما يقبل العطف ولكن الشاعر يقطعه احتياطا مراعاة لحاله وقصده من كلامه كي لا يُفهم خطأ، وهو اعتبار تداولي مهمّ، نحو قول الشاعر:20 [بحر الكامل]

وَتَظُنُّ سَلمَى أَنَّني أَبغِي بِهَا بَدَلاً، أَرَاهَا فِي الظَّلاَلِ تَهِيمُ

فيُلحظ أنّ الشاعر لم يعطف جملة "أراها في الظلال تهيم"، كي لا يحسب المتلقّي أنّ العطف على جملة "أبغي بها بدلا" دون جملة "تظنُّ"، لأنّ حال الوصل في هذا الموضع قد يؤدّي إلى ناتج غير مراد الشّاعر،21 فراعى المتكلم مشاعره وموقف سامعه وحاله، ليضمن إفادته مضمونه الإخباري(مراعاة مبدإ أمن اللّبس)، وتضمّن كلامه جوابا لسؤال مقدّر هو "ما قولك فيما تظنه سلمى؟" ليأتي جوابه: " أراها في الظّلال تهيمُ"، ومراده(قصده): أنّ سلمى أخطأت بظنها أنّني أبغي بها بدلاً، فأفاد القطع هنا ضمان أمن اللَّبس، ونفي ظن سلمى وردّ اتهامها، فهذا بعد تداولي يظهر في العناية بتحقيق الفهم والإفهام لسلمى(المتلقي) وأخذها إلى الفهم الصحيح والاعتقاد السّليم، بتجنيبها اللَّبس والغموض.

فجودة استعمال الفصل في هذا القسم موقوفة على ضرورة وجود مناسبة بين الجملتين من عدمها، فإن لم توجد المناسبة وجب الفصل، وهو ما يُسهم في جودة النّظم وحصول الغرض المتضمّن في القول وبالتالي يتحقّق إبلاغ القصد إلى متلقي الخطاب.

والقسم الثالث: ويسمّى حالة "بين بين"، أو "التّوسّط بين الكمالين"، وتتطلّب إدخال العاطف يقول الرازي:« وأمّا إذا لم تتعلّق إحدى الجملتين بالأخرى تعلّقا ذاتيا، ولكن بينهما مناسبة فهنا يجب ذكر العاطف»22، والمناسبة شرط تداولي مهم لتحقيق الانسجام التركيبي والدّلالي وتوكيد الفعل المتضمّن في القول بالنسبة للجملة الأولى وإتمام المعنى العام للنّظم، وذلك مرتبط بالمتحدّث عنه في الجملتين، فقد يكون شيئين أو شيئا واحدا، والمُعتبر حسب الرازي والواجب أن تكون المناسبة حاصلة في الجملتين بين المخبر عنهما فقط، أو المخبر بهما فقط، لأجل كونهما متشابهين نحو "زيدٌ كاتب،

وعمرو ناثرٌ"، أو أن تكونا متضادّتين نحو"زيدٌ طويلٌ وعمرُو قصيرٌ"، أو أن تكون المناسبة حاصلة من الجهتين جميعا، نحو قولنا:فلانٌ يقولُ ويفعلُ، ويضرُّ وينفعُ، ويأمرُ وينهى، ويسيءُ ويُحسنُ، فإدخال العاطف في مثل هذا ضروري جدا لجعل فاعل الجملتين واحدا23.

فالمناسبة بين الجملتين شرط تداولي مهم بدونه يختلّ المعنى، ولا يستقيم التركيب في منطق الاستعمال العربي، وهو شرط يؤهّل التركيب للوصل بالعاطف وتحقيق الانسجام وإلاّ يختلّ التركيب،«فلو قلتَ "زيدٌ طويل، والخليفة قصير"، عندما لا يكون لحديث زيد تعلّق بحديث الخليفة اختلّ"، ولو قلت: "زيدٌ طويل وعمرو شاعرٌ، اختلّ لفظا، لأنّه لا مناسبةَ بين طول القامة وبين الشّعر، بل الواجب حصول المناسبة من الجملتين جميعا»24.

ويكمن السّر البلاغي لهذا الوصل بين الجملتين في كونه يُسهم في زيادة شدّة فعل الكلام وقوّته الإنجازية، لما يوفّره العاطف من انسجام ولُحمة في النظم كلّه فيحقق تأكيدا للمعنى العام وتثبيتا له في ذهن متلقّيه.

فنجد مثلا في قولنا السابق: "فلانٌ يضرّ وينفع" إيحاء يجعلنا انطلاقا مما بين المتضادّين من علاقة ومناسبة، نتصوّر عظمة الممدوح وقوّته، إذ بيده الأمر والنّهي والحكم، وهي معان أوحت بها عملية الوصل بين الجملتين بين الضّر والنّفع وما أنتجته من تفاعل دلاليّ، ولو لم يتمّ الوصل لما أنجز هذا المعنى، يقول الرازي:«إذا قلت: "يضرُّ وينفعُ" كنت قد أفدت بالواو أنّك جعلته فاعلا لهما جميعا، ولو تركتَ العاطف وقلتَ:"إنّه يضُرّ وينفعُ"، لم يجب ذلك. بل قد يجوز أن يكون قولك ينفعُ رجوعا عن قولك يضرُّ وإبطالا له، ثمّ إذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصّلة، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يُتصوّر تقدير إفراد أحدهما عن الآخر»25.

فالقوّة الإنجازية للأفعال الموظّفة في مثل هذه الصّلة استنادا لظاهرة الوصل التي ترتّبت وفقها الكلمات، وانتظمت بها الجملتان فازداد الاشتباك والتفاعل الدلالي بينهما، أفادت قوّة في الفعل المعبّر عنه وزيادة في شدّته26 بما يحقّق الغرض التواصليّ(القصد) بصورة دقيقة وكيفية مخصوصة.

يقول الرازي:« إذا وقع الفعلان في مثل هذه الصّلة ازداد الاشتراك والاقتران حتى لا يُتصوّر تقدير إفراد أحدهما عن الآخر مثل قولك العجبُ من أنّك أحسنتَ وأسأتَ، والعجب من أن تنهى عن شيء وتأتي مثله، فأنّه لا يشتبه على عاقل أنّ المعنى جعلُ الفعلين في حكم فعل واحد، ومثله قوله: لاَ تَطمَعُوا أَن تُهِينُونَا وَنُكرِمَكُم وَأَن نَكُفَّ الأَذَى عَنكُم وَتُؤْذُونَا

المعنى: لا تطمعوا أن تروا إكرامنا يوجد مع إهانتكم، ويجامعها في الحصول».27

فالقصد التواصلي لهذا النظم الشعري يشير إلى استنكار واستقباح ما يتعرّض له من إهانة وأذى، وإخبار بأنّ ذلك لا يمكن أن يقابل بالإحسان والإكرام والكف عن ردّ الفعل بالفعل نفسه.

4. السياق التداولي للفصل والوصل وأغراضه التواصلية:

يخضع الفصل والوصل في العربية لسياقات تواصلية تجعلهما يتحكمان في حركة بناء المعنى لاعتبارات تداولية، ويتجاوز قواعد إجرائه العادية حتى يضمن النّاظم تحقيق غرضه ومقصده، والتأثير في متلقيه، والرّقي بخطابه لمستوى الكلام البليغ، ومن هذه السّياقات أن نرى في الجمل ما يقتضي الوصل والعطف، لكنها ترِد معطوفة عن بعضها لعوارض ومقامات تداولية بالأساس يقول الرازي:«اعلم أنّك قد ترى الجملة حالها مع ما قبلها حال ما يقتضي العطف، ثمّ إنّه يجب فيها تركُ العطف لأمر عرض وأفاد انقطاعها عمّا قبلها»[28].

ويستقي أمثلة مما ورد عند الجرجاني يوضّح فيها العارض الذي منع وقوع الاتّصال بين الجُمل مع أنّ ظاهر التركيب يوجب ذلك. ومن الأمثلة التي استشهد بها الرّازي قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥﴾29، فظاهر التركيب يقتضي أن يكون القول معطوفا على قوله تعالى:﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾30، كونه ليس بأجنبيّ عنه، فما الذي منع وقوع الاتّصال.

يوضّح الرازي السّبب في عدم الوصل، وهو سبب تداولي في صميمه ساقه من دلائل الإعجاز31، وهو أنّ قوله تعالى: "إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِئُون" حكايةٌ عن الكفّار الذين يظهر لهم أنّهم يستهزئون، وليس التركيب خبرا عن الله سبحانه وتعالى، بينما التركيب الثاني: "الله يستهزئ بهم" إخبار من الله تعالى أنّه سيُجازي الكفّار عن كفرهم واستهزائهم، ولو عُطِف على التّركيب قبله، لخرج عن كونه خبرا من الله تعالى ليصير خبرا عن الكفّار، وصار المعنى أنّهم يشهدون على أنفسهم أنّ الله تعالى يستهزئ بهم، وليس هذا هو حال التّركيب ولا موضوع الخطاب، فيخرج الكلام عن قصده التّواصلي.

ثمّ إنّ التركيب "الله يستهزئ بهم" يشكّل جوابا عن سؤال مقدّر متضمّن في التركيب الأوّل؛ إذ يتبادر إلى ذهن من يسمعُه، ففِعلهم واستهزاؤهم يجعل متلقّي الخطاب يتساءل عن مصيرهم، وعمّا إذا كانوا سيُهلَكون عاجلا أم سيُمهلون ليعاقبوا آجلا،32 فكان القطع ثمّ الاستئناف بالتركيب الجديد مُستهلا بلفظ الجلالة لبيان مصيرهم مع مواصلة موضوع الخطاب، وهذا بعد تداولي مهم يسمح لمنتج الخطاب بمواصلة جذب متلقّيه ودفعه للتركيز معه ومشاركته إنتاج المعنى وإيصاله بكيفية منسجمة ودقيقة تقوم على مراعاة حاله، وإجابته على أسئلة مفترضة لم يطرحها لكنها متضمّنة في سياق التواصل والاستعمال، فالتركيب الثاني: "الله يستهزئ بهم" يعدّ حدثا لغويا مفصولا عن التركيب السّابق له، لكنه مرتبط به ضمنيا، ويشكّل جوابا عن سؤال في التركيب الأوّل يتبادر في ذهن سامعه، وهو تركيب يراعي سياق الاستعمال بكون الأوّل إخبارا عن حال الكفّار(مقول قولهم)، والثاني إخبار من الله عن وضعهم ومصيرهم، وليس القصد فيهما التشريك في الحكم الإعرابي.

ويمكن أن نجد لفتة بيانية مهمة بما تحمله من سمات تداولية في تفسير الرّازي؛ إذ يرى أنّ قطع الجملة "الله يستهزئ بهم"، عمّا قبلها والاستئناف بها«وهو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أنّ الله تعالى هو الذي يستهزئ بهم استهزاء العظيم الذي يصير استهزاؤهم في مقابلته كالعدم، وفيه أنّ الله هو الذي يتولّى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين ولا يحوج المؤمنين إلى أن يعارضوهم باستهزاء مثله»33، كما بيّن الرازي أنّ التركيب الثاني ورد بصيغة الفعل المضارع ليفيد تجدّد حدوث الاستهزاء وقتا بعد وقت نكاية في الكفّار.

5.خاتمة:

محصول الحديث أنّ الفصل والوصل آلية بلاغية وتداولية مهمة تسهم في اتّساق القول وانسجامه بنظم الكلام نظما مخصوصا، يراعي معاني النحو بحسب مقتضى الحال وقصد الاستعمال، ويسهم بقوة في إتمام المعنى، وقد تجاوز به الرازي- على غرار ما فعل الجرجاني- ما يؤدّيه من وظيفة نحوية إلى اعتبارات أخرى ترتبط بالسّياق والمقام، إذ به يتمّ الرّبط بين المفردات والجمل وصولا إلى النّص المعبّر عن مقاصد المتكلّم، ولا يمكن إدراك الفصل والوصل مظهرا خطابيّا يُعنى بإتمام المعنى وتأكيده وتوضيحه إلاّ إذا «أتقن المستعمل أصولا ثلاثة يعتمدها العطف في باب البلاغة، وهي: الموضع الصّالح للعطف، وفائدة العطف، ومقبولية العطف أو لا مقبوليّته»34، وكلها قضايا تداولية مهمة ترتبط بالاختيار وحسن التأليف في مقامات التواصل، وتعنى بها الأبحاث اللسانية المعاصرة (الأسلوبية، والتداولية) لضمان النّجاعة التواصلية.

ولعلّ أهمّية الفصل والوصل تكمن في كونه وجها من أوجه النّظم وآليّة بلاغيّة إجرائية لتحقيق النّظم في أرقى صوره، بما يحمله من غرض متضمّن في القول، والبليغ من يستطيع استثمار هذه الظاهرة فيصل ويفصل حسب الموضع والمقام، والقصده التواصلي،فينجز خطابه في نظم بديع، ويضمن وصوله للسامع في معرض حسن ووجه بليغ.

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل اليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

*** *** ***

6.الهوامش:

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط5، القاهرة ،2004. ص222.

2 عبد الله صولة: البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة أو الحجاج، ضمن كتاب الحجاج مفهومة ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة،الجزء:01، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2010، ص39.

3 ينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1985.ص74، 75.

4 ينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص74، 75.

5 ينظر: المصدر نفسه، ص 75.

6 فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص321، 322.

7 ينظر: المصدر نفسه، ص322.

8 فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص322.

9 ينظر: محمّد خطابي: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1،، المغرب،1991، ص101.

10 فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص322. والرازي هنا ينطلق من عطف المفرد على المفرد ويجعله مثلما فعل الجرجاني أصلا يبني عليه عطف الجمل بعضها بعضا.

11 المصدر نفسه، ص323.

12 يوسف:31.

13 فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص326، 327.

14 ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص327؛ وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص229.

15 المصدر نفسه، ص327.

16 المصدر نفسه، ص323.

17 محمد خطابي: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب،1991، ص103.

18 أبو تمام: ديوانه، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، الجزء3، ط4، 1982، ص290.

19 فخر الدّين الرازي:نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص323.

20 البيت مجهول القائل وتم توظيفه لأجل توضيح الظاهرة البلاغية وأبعادها التداولية.

21 ينظر: محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص113؛ و واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري (رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات)،ص268. وقد استقرّ لدى البلاغيين أنّ كمال الانقطاع أحد وجوه الفصل يتحقّق بصورتين: الأولى أن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء ، لفظا ومعنى، او معنى فقط، والثانية: ألاّ يكون بين الجملتين جامع يصحّح العطف، **لأن** العطف لا بدّ له من مناسبة بين جملتيه كي يتم. محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، ط2، مصر، 1989. ص324.

22 فخر الدّين الرازي:نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص323. أما المناسبة فشرط تداولي تهتم به نظرية الملاءمة التي تعنى بضرورة استخدام كلمات مناسبة لمقام التخاطب، ونظرية الاستلزام الحواري في مسلّمة "المناسبة" التي

توحي باستخدام عبارات واضحة لا لُبس فيها. واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، ص269.

23 ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص323، 324.

24 فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص323، 324.

25 المصدر نفسه، ص324.

26 ومعلوم أنّ هذا بعد تداولي مهم حيث نجد "جون سيرل" تلميذ "أوستين" يشدّد على درجة قوّة الفعل فبيّن أنّ من مميّزات الفعل الكلامي ومن الشّروط التي تؤطّره مميّز الدرجة في القوّة وفي التّأكيد. ينظر: عبد الرّحيم وهّابي: القوّة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني، ص16.

27 فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص325.

28 المصدر نفسه، ص328.

29 البقرة:15.

30 البقرة 14.

31 ينظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص232،231، وفخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص328، 329؛ وعزيز الخطيب: الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2011، ص305.

32 استفدت هنا من تحليلات دلخوش جار الله في كتابه: الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، دار دجلة، الأردن، ط1، 2008. ص242.

33فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الجزء دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ،بيروت، لبنان، الجزء:23، ،1981.02، ص78.

34 محمد خطابي: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص111.

6.المصادر والمراجع:

1. أبو تمام: ديوانه، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، الجزء3، ط4، 1982.
2. عبد الرّحيم وهّابي: القوّة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني ضمن كتاب البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق: محمد مشبال، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014.
3. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط5، 2004.
4. عبد الله صولة: البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة أو الحجاج، ضمن كتاب الحجاج مفهومة ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة،الجزء:01، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010.
5. - عزيز الخطيب: الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2011.

6. فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الجزء دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الجزء:23، ط1 ،1981.02.

7. فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط1 1985.

8. محمّد خطابي: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1991، ط1.

9. محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، مصر، ط2، 1989.

10. واضح أحمد: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري ، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، السنة الجامعية:2011/ 2012.